

سكان غزة وحماس ينتقدون اتهامات المحكمة الجنائية الدولية

الثلاثاء 21 مايو 2024 04:16 م

انتقد سكان قطاع غزة، يوم الاثنين، قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات اعتقال لقادة حركة حماس، بالخطأ بين قادة الحركة الفلسطينية وقادة الاحتلال الإسرائيلي الذين يشنون حربًا في القطاع الفلسطيني منذ أكتوبر، وفقًا لرويترز. وتقدم المدعي العام كريم خان بطلب لإصدار أوامر اعتقال بحق زعيم حماس في غزة يحيى السنوار، وقائد الجناح العسكري للحركة محمد ضيف، ورئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، بالإضافة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي. تقول أم صامد، وهي أم لستة أطفال، نزحت بسبب الحرب بين أحباء مختلفة في مدينة غزة: "إن العالم ظالم، إنهم يرون بعين واحدة كيف يساوون بيننا وبين الاحتلال؟". وأضافت في حديثها مع رويترز عبر تطبيق للمراسلة: "هل استخدمت حماس الطائرات لقصف تل أبيب؟ هل قتلوا 35 ألف شخص وما زال آلاف آخرون في عداد المفقودين؟ هذا جنون". وقال مواطن آخر من غزة، محمد فاروق، إن طلب المحكمة الجنائية الدولية إصدار أمر اعتقال ضد الضيف، إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف جالانت، كان "مزحة". وتابع الشاب ذو الـ 25 عامًا: "فليعتقلوا نتيناهو وجالانت، في أولى رحلاتهم العديدة إلى الخارج. وإذا كان بإمكانهم القدوم إلى غزة لاعتقال الضيف، الذي لا يغادر أبدًا والمنشغل بقتال الاحتلال، فليفعلوا ذلك". وقال خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إن لديه أسبابًا للاعتقاد بأن الرجال الخمسة يتحملون "مسؤولية جنائية" عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مزعومة.

"سبعة أشهر متأخرة جدًا"

عندما سُئل سكان غزة عن هجوم 7 أكتوبر، قالوا إن أسباب الصراع الحالي تعود إلى أبعد من ذلك بكثير، إلى الحروب التي دارت حول تأسيس إسرائيل، عندما فر مئات الآلاف من الفلسطينيين أو أُجبروا على ترك منازلهم في عام 1948. وقال سميح، وهو محاسب يبلغ من العمر 45 عامًا من مدينة غزة والذي نزح مع عائلته إلى خان يونس، إن خطوة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تساوي بين "الضحية والجلاد". وأضاف: "الظلم والمجازر بحق الفلسطينيين لم تبدأ في 7 أكتوبر، بل بدأت عام 1948، وكان 7 أكتوبر ردا على كل جرائم الاحتلال". وقال سامي أبو زهري المسؤول الكبير في حماس لرويترز إن قرار المحكمة الجنائية الدولية "يمثل تشجيعًا للاحتلال على مواصلة حرب الإبادة". ونددت الحركة الفلسطينية في بيان لها بالخطوة ضد قادتها وقالت إن الطلبات المقدمة ضد نتيناهو وجالانت جاءت متأخرة سبعة أشهر.

وفي إسرائيل، كان رد فعل السياسيين وأفراد الجمهور بقدر متساوٍ من الغضب تجاه خطوة خان، حيث رأى بعض الإسرائيليين أن مذكرة الاعتقال الصادرة ضد نتيناهو بمثابة هجوم على البلاد بأكملها. وعلى الجانب الفلسطيني، حتى أولئك الذين قد ينتقدون حماس اعترضوا على فكرة وضعها على قدم المساواة مع إسرائيل. قال واصل أبو يوسف، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المنافس السياسي لحركة حماس، إن المسؤولين الإسرائيليين يرتكبون جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وأضاف في حديثه لرويترز من رام الله بالضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل: "من حق الشعب الفلسطيني أن يدافع عن نفسه". وقال ساكن آخر من غزة، وهو رابع أبو الياس، إن الناس في القطاع دفعوا ثمنًا باهظًا لهجوم حماس في 7 أكتوبر، لكن إسرائيل هي المسؤولة عما أعقب ذلك، وكان ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تستهدف أيضًا داعمي إسرائيل الغربيين. وأضاف: "نحن ننتقد حماس لأنها ربما لم تتوصل إلى وقف لإطلاق النار، حتى الآن، أو لعدم قدرتها على دعم الناس بما يكفي من الغذاء والمأوى، لكننا لن نلومهم أبدًا على مقاومة الاحتلال".

<https://www.middleeastmonitor.com/20240520-gazans-hamas-see-false-equivalence-in-icc-charges>